شركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت

البيانات المالية المجمعة
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت

البيانات المالية المجمعة
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	
بيان المركز المالي المجمع	3
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	4
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	6
بيان التدفقات النقدية المجمع	7
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	8 – 34

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)
دولـة الكويـت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 30 سبتمبر 2022، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 30 سبتمبر 2022، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لفترة التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالإلتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في إبداء رأينا.

أمر آخر

تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة لأغراض الإدارة، وهذا لا يعد تحفظاً على رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الإحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر علي استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ماهو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، و أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص علية قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

برأينا كذلك، أنه من خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة عليه في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به.

برأينا كذلك، انه لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية آنذاك على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
20 نوفمبر 2022

31 ديسمبر 2021	**30 سبتمبر 2022**	إيضاح	
			الموجـودات
5,736,111	**3,467,079**	3	نقد ونقد معادل
1,891,632	**6,230,369**	4	استثمار في وكالات
10,024,327	**9,461,459**	5	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
911,120	**1,752,355**	6	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
22,941,908	**20,917,951**	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
619,218	**173,239**	9	استثمار في شركة زميلة
11,729,590	**10,222,461**	10	عقارات استثمارية
30,066	**45,300**		ممتلكات ومعدات
53,883,972	**52,270,213**		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات:
1,584,955	**1,294,718**	11	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
5,944,000	**4,984,000**	12	دائنو مرابحات
337,886	**365,021**	13	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
7,866,841	**6,643,739**		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
44,065,836	**44,065,836**	14	رأس المال
3,862,571	**1,542,844**	15	احتياطي الإندماج
3,087,046	**3,087,046**	16	احتياطي إجباري
2,335,882	**2,335,882**	17	احتياطي إختياري
(5,120,398)	**(5,078,875)**		احتياطي القيمة العادلة
85,760	**323,582**		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
17,650	**(155,371)**		أثر التغير في الدخل الشامل الآخر لشركة زميلة
(2,319,727)	**(496,893)**		خسائر متراكمة
46,014,620	**45,624,051**		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
2,511	**2,423**		الحصص غير المسيطرة
46,017,131	**45,626,474**		مجموع حقوق الملكية
53,883,972	**52,270,213**		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

حسام ناصر المزيعل
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

شركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
الإيرادات:			
صافي أرباح (خسائر) موجودات مالية	18	**1,177,209**	(775,040)
أرباح بيع عقارات استثمارية		**587,971**	1,224,467
إيرادات هيكلة وتسويق	19	**-**	1,027,326
إيرادات إيجارات		**466,643**	904,064
إيرادات إدارة		**1,511,601**	376,838
عائد استثمار في وكالات		**137,227**	38,207
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	9	**1,746**	1,383
(مصاريف) إيرادات أخرى		**(111,534)**	71,115
مجموع الإيرادات		**3,770,863**	2,868,360
المصاريف:			
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	10	**(387,507)**	429,003
مصاريف عمومية وإدارية	20	**1,780,648**	2,492,364
صافي خسائر انخفاض في القيمة	6 ,4	**631,574**	1,338,747
خسائر إنخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة	9	**274,704**	410,130
أعباء تمويلية		**173,666**	464,632
إستهلاك		**24,426**	41,927
مجموع المصاريف		**2,497,511**	5,176,803
ربح (خسارة) الفترة / السنة قبل حصة الزكاة		**1,273,352**	(2,308,443)
حصة الزكاة		**(18,210)**	-
ربح (خسارة) الفترة / السنة		**1,255,142**	(2,308,443)
الخاص بـ :			
مساهمي الشركة الأم		**1,255,230**	(2,308,120)
الحصص غير المسيطرة		**(88)**	(323)
		1,255,142	(2,308,443)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

	إيضاح	**للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022**	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
ربح (خسارة) الفترة / السنة		**1,255,142**	(2,308,443)
(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر:			
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان الأرباح أو الخسائر:			
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية		**237,822**	(4,940)
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركة زميلة	9	**(173,021)**	(77,561)
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	**(1,710,600)**	218,511
(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر للفترة / السنة		**(1,645,799)**	136,010
مجموع الخسارة الشاملة للفترة / السنة		**(390,657)**	(2,172,433)
الخاص بـ :			
مساهمي الشركة الأم		**(390,569)**	(2,172,110)
الحصص غير المسيطرة		**(88)**	(323)
		(390,657)	(2,172,433)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

شركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم										
	رأس المال	إحتياطي الاندماج	احتياطي اجباري	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	أثر التغير في الدخل الشامل الأخر لشركة زميلة	خسائر متراكمة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 يناير 2021	44,065,836	19,114,392	3,087,046	2,335,882	(5,350,516)	90,700	95,211	(15,251,821)	48,186,730	2,834	48,189,564
إقفال الخسائر المتراكمة في إحتياطي الأندماج	-	(15,251,821)	-	-	-	-	-	15,251,821	-	-	-
أثر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	11,607	-	-	(11,607)	-	-	-
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	-	218,511	(4,940)	(77,561)	(2,308,120)	(2,172,110)	(323)	(2,172,433)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	44,065,836	3,862,571	3,087,046	2,335,882	(5,120,398)	85,760	17,650	(2,319,727)	46,014,620	2,511	46,017,131
إقفال الخسائر المتراكمة في إحتياطي الأندماج (إيضاح 21)	-	(2,319,727)	-	-	-	-	-	2,319,727	-	-	-
أثر بيع ومبادلة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	1,752,123	-	-	(1,752,123)	-	-	-
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للفترة	-	-	-	-	(1,710,600)	237,822	(173,021)	1,255,230	(390,569)	(88)	(390,657)
الرصيد كما في 30 سبتمبر 2022	**44,065,836**	**1,542,844**	**3,087,046**	**2,335,882**	**(5,078,875)**	**323,582**	**(155,371)**	**(496,893)**	**45,624,051**	**2,423**	**45,626,474**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

	للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
ربح (خسارة) الفترة / السنة قبل حصة الزكاة	**1,273,352**	(2,308,443)
تسويات:		
صافي (أرباح) خسائر موجودات مالية	**(1,177,209)**	775,040
أرباح بيع عقارات استثمارية	**(587,971)**	(1,224,467)
إيرادات وكالات	**(137,227)**	(38,207)
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	**(1,746)**	(1,383)
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	**(387,507)**	429,003
صافي مخصص إنخفاض في القيمة	**631,574**	1,338,747
خسائر إنخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة	**274,704**	410,130
أعباء تمويلية	**173,666**	464,632
إستهلاك	**24,426**	41,927
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**67,077**	93,263
	153,139	(19,758)
التغيرات فى الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**484,677**	508,253
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**(1,099,167)**	(12,119)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**(315,423)**	(408,483)
النقد (المستخدم في) الناتج من العمليات	**(776,774)**	67,893
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	**(39,942)**	(71,891)
حصة الزكاة المدفوعة	**(8,147)**	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	**(824,863)**	(3,998)
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:		
استثمار في وكالات	**(4,569,494)**	(2,389,157)
المدفوع لشراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(528,442)**	(876,207)
المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**620,752**	35,148
المحصل من بيع عقارات استثمارية	**2,576,170**	9,668,950
صافي الحركة على ممتلكات ومعدات	**(39,660)**	(2,839)
إيرادات وكالات مستلمة	**133,042**	-
توزيعات أرباح نقدية مستلمة	**1,320,886**	968,987
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**(486,746)**	7,404,882
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
دائنو مرابحات	**(960,000)**	(5,040,637)
أعباء تمويلية مدفوعة	**(146,769)**	(456,907)
توزيعات نقدية مدفوعة للمساهمين	**(11,774)**	(20,310)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(1,118,543)**	(5,517,854)
صافي (النقص) الزيادة في نقد ونقد معادل	**(2,430,152)**	1,883,030
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية	**161,120**	4,488
نقد ونقد معادل في بداية الفترة / السنة	**5,736,111**	3,848,593
نقد ونقد معادل في نهاية الفترة / السنة (إيضاح 3)	**3,467,079**	5,736,111

معاملات غير نقدية	**30 سبتمبر 2022**	31 ديسمبر 2021
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**221,048**	-
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**(221,048)**	-
	-	-

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

1 - التأسيس والنشاط

إن شركة ديمة كابيتال للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة الأم" (والمعروفة سابقا باسم شركة بيوع للإجارة والتمويل – ش.م.ك. (مقفلة)) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة الأم بموجب عقد تأسيس رقم 5653 / جلد 1 والمؤرخ في 15 يوليو 2007 وتعديلاته اللاحقة وما تم التأشيرعليه بالسجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 1/13 بتاريخ 10 يناير 2019 والذي تم بموجبه زيادة رأس مال الشركة الأم. وآخرها ما تم التأشيرعليه بالسجل التجاري بتاريخ 11 أكتوبر 2022 والذي تم بموجبه تعديل نص المادة رقم (6) من عقد التأسيس و(5) من النظام الساسي للشركة والخاصة بالأغراض التي تأسست الشركة من أجلها لتصبح كما يلي:

- الإستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية الخاصة والحكومية ومن ضمنها القطاعات العقارية والصناعية والزراعية محليا ودوليا وذلك من خلال المساهمة في تأسيس وتملك وإدارة الشركات المتخصصة وشراء وبيع أسهم وصكوك هذه الشركات في مختلف القطاعات والتعامل في بيع وشراء أسهم هذه الشركات وغيرها لمصلحة الشركة والغير وإدارة الصادارات والتعهدات وتغطيتها لحساب الشركة.
- مستشار إستثمار.
- وكيل إكتتاب.
- الحصول على تمويل من المؤسسات المالية والوساطة في عمليات التمويل بكافة أشكالها وصيغها لعملائها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- الوساطة في عمليات التجارة الدولية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- التعامل والمتاجرة في سوق القطع المحلي والاجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها على أن يكون هذا التعامل لحساب الشركة فقط.
- وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية.
- إستثمار أموالها في مختلف أوجه الاستثمار وبصفة رئيسية في تملك الاصول المنقولة وغير المنقولة بهدف التأجير التشغيلي وإدارة المحافظ الدولية وإستثمار وتنمية أموالها.
- تملك حقوق الملكيات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسومات التجارية، وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والمؤلفات وإستغلالها وتأجيرها للجهات الأخرى.
- المساهمة المباشرة في وضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية والتجارية والصناعية بنظام البناء والتشغيل والتحويل BOT ونظام شراكة القطاع العام والخاص (Public – Private Partnership) وإدارة المرافق العقارية الخاصة بأغراض الشركة.
- تمثيل الشركات المحلية والأجنبية (فيما عدا البنوك) التي تتشابه أغراضها مع أغراض الشركة والتعاون معها وتسويق منتجاتها وخدماتها الاستثمارية محليا وعالميا بما يحقق مصلحة الطرفين وبما يتفق مع أحكام التشريعات الكويتية ذات العلاقة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- مدير نظام إستثمار جماعي.
- مدير محفظة إستثمار.
- القيام بكافة أنواع الاستثمار في العقارات والأراضي بغرض التنمية والتطوير فيما عدا القسائم السكنية والبيوت المخصصة لغراض السكن الخاص سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ولحساب الشركة أو لحساب الغير.
- تنظيم المعارض والمؤتمرات المرتبطة بالأنشطة والمشاريع الاستثمارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في وزارة التجارة والصناعة.

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصيلة أو بالوكالة. ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع كافة الهيئات والكيانات والجهات التي تزاول أعمال شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ و تشارك و تشتري وتبيع هذه الهيئات والكيانات والجهات و تلحقها بها على أن يكون كل ذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

إن الشركة الأم تمارس أنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن الشركة الأم مقيدة في السجل التجاري تحت رقم 323021 بتاريخ 21 أغسطس 2007.

إن الشركة الأم مملوكة بنسبة 67.765% لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية – ش.م.ك.(عامة) (الشركة الأم الرئيسية).

إن العنوان المسجل للشركة هو ص.ب. 2152 الصفاة – الشرق – قطعة 7 – مبنى 1 - دولة الكويت.

إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تم إعدادها لأغراض الإدارة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل السيد / حسام ناصر المزيعل، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بتاريخ 20 نوفمبر 2022 .

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأنظمة حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. وتتطلب هذه اللوائح تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء متطلبات القياس والإفصاح فيما يتعلق بالخسائر الإئتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9): الأدوات المالية، والتي يحل محلها مخصص الخسائر الائتمانية إستنادا إلى سياسة التصنيف الإئتماني من قبل متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام وهو 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية (إن وجدت).

أ- أسس الاعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا فيما عدا البنود التالية والتي تدرج بقيمتها العادلة:

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- العقارات الاستثمارية.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 – ش). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة بإستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2022 وبيانها كالتالي:

إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) "دمج الأعمال" - إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في عام 1989، بالإشارة المرجعية إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضاف مجلس المعايير أيضاً استثناءً لمبدأ الاعتراف الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب إصدار الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" والتي تنشأ عن المطلوبات والمطلوبات المحتملة التي قد تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21)" الرسوم والضرائب"، إذا تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة المرجعية إلى إطار إعداد البيانات المالية وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق بأثر مستقبلي. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) – "الممتلكات والعقارات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود "

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) – "الممتلكات والعقارات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود"، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي متحصلات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء وضع هذا الأصل موضع التشغيل وجعله جاهز للتشغيل وفق الطريقة التي حددتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2020

فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 – 2020:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – "الرسوم في اختبار (10٪) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"

يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الجوهرية" بـ "معلومات السياسة المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية هامة إذا، عند النظر إليها جنبًا إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية.

كما تم تعديل الفقرات المؤيدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية هامة بسبب طبيعة تلك المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هامة في حد ذاتها.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقها بشكل مستقبلي. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف تقديرات المحاسبة

إن التعديلات تستبدل تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية" بتعريف "التقديرات المحاسبية". بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس".
لقد تم حذف تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية". ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

- لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحًا لخطأ.
- إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء فترات سابقة.

إن التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 للتغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة، مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية. إن تلك التحسينات لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب- أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية (%)	
			2022	2021
شركة الوثير للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م.	دولة الكويت	تجارة عامة الخدمات	**99**	99
شركة ديمة للخدمات الاستشارية – ذ.م.م.	جزر الكايمن	الاستشارية	**100**	100
شركة فجر البلاد للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م.	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات	**99**	99
شركة البلاد للمخازن العمومية – ش.م.ب.(مقفلة)	مملكة البحرين	شراء وبيع عقارت وأسهم	**99**	99
شركة ابيكس كابيتال للاستثمار	الولايات المتحدة الامريكية	خدمات استثمارية	**100**	100
شركة ديمة للاستثمار	جزر الكايمن	خدمات استثمارية	**100**	100
شركة ابيكس كابيتال للاستثمار أوروبا المحدودة	المملكة المتحدة	خدمات استثمارية	**100**	-

إن نسبة الأسهم 1% المتبقية مملوكة من طرف ذي صلة. وتوجد تنازلات غير موثقة من هذه الأطراف لصالح الشركة الأم تفيد بملكية الشركة الأم لها.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:
- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على إستخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:
- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الإجتماعـات السابقـة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديدا، يتم ادراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراءها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الام على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بإستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:
- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج- تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:
- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ بها لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:
- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د- الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أوحقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد . إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية .يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد ونقد معادل، استثمار في وكالات، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدينين، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دائنين ودائنو مرابحات.

د -1) الموجودات المالية:

د -1/1) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة لإدارة موجوداتها وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهوالتاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدائى ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيا عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل، الاستثمار في وكالات والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

- استثمار في وكالات

إن استثمار في وكالات يتمثل في عقود مبرمة مع مؤسسات مالية ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

- مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي، ويتم الإعتراف مبدئيا بالمدينون بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الأخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في الادوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدئي (كما هو موضح أعلاه).

- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالارباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع و الناتجة من الاستبعاد ، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية وأدوات الدين المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

د -2/1) إنخفاض قيمة الموجودات المالية:

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينيين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الإعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الإعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط.

تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولي مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي المجمع.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية ل 30 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

د -2) المطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- الدائنون

يمثل رصيد الدائنون في الدائنون التجاريين والدائنون الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

- المرابحات:

تتمثل المرابحات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبنود تم شراؤها وفقا لاتفاقيات عقود المرابحات. يدرج رصيد المرابحة باجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في بيان الارباح أو الخسائر المجمع كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

د -3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ - الشركات الزميلة:

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقا لطريقة حقوق الملكية، فان الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أى عكس للإنخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الإستثمار.

عند فقـدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

و - العقارات الاستثمارية:

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم قياس العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء بالقيمة العادلة إذا كان من الممكن تحديد القيمة العادلة بصورة موثوقة. إن العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوقة ولكن تتوقع المجموعة أن يتم تحديد القيمة العادلة للعقار بصورة موثوقة عند اكتمال البناء يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة حتى تصبح القيمة العادلة قابلة للتحديد بصورة موثوقة أو يتم اكتمال البناء - أيهما أولا.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها (أي في تاريخ انتقال السيطرة للمشتري) أو سحبها نهائيا من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيليا لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقا للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ز - ممتلكات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للممتلكات والمعدات كما يلي:

	سنوات
موجودات حق استخدام	4
حاسب آلي وبرمجيات	5 – 3
أدوات ومعدات	3
أثاث وتجهيزات	5
سيارات	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند إستبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ح - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للإسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ط - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ي - رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ك - توزيعات الأرباح للمساهمين:
تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائيا، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم الافصاح عن توزيعات الارباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ل - إيرادات العقود المبرمة مع العملاء:
يتم الإعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجًا من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:
- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد التزامات التعاقدية في العقد - التزام التعاقدي هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة إستحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات التعاقدية في العقد – بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام التعاقدي، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام التعاقدي في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدي.
- الخطوة الخامسة : الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام التعاقدي.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:
- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء ا المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الاصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع (إيضاح 2 - د). وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الانشطة التالية:

- إيرادات الهيكلة والتسويق والإدارة
يتم تحقق إيرادات الهيكلة والتسويق عند تقديم تلك الخدمات للعملاء في وقت محدد، بينما يتم الأعتراف بإيرادات الإدارة على مدار الوقت وذلك عند تأدية الخدمات.

- الإيجارات
يتم الإعتراف بايرادات الإيجارات عند إكتسابها على مدار فترة من الوقت.

- الإيرادات الأخرى
يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

م - المخصصات:
يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ن - تكاليف الإقتراض:
إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

س- عقود الإيجار:

المجموعة كمستأجر:
تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

- موجودات حق الإستخدام
تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجيرالمعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب، كما تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

- مطلوبات عقد التأجير

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند إحتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة الى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

- عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعداتها (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ع - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة وبعد إستبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2022 لعدم وجود ربح مالي يخضع لاحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ف- حصة الزكاة:

يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة وبعد إستبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة وكذلك توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ص - العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعارالصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ.

أما البنود غيرالنقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

ق - الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن إحتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

تقاس المطلوبات المحتملة المستحوذ عليها عليها في دمج الأعمال عند الإعتراف المبدئي بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ. في نهاية فترات التقارير اللاحقة، يتم قياس المطلوبات المحتملة بالمبلغ الذي سيتم الاعتراف به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو المبلغ المعترف به عند الإعتراف المبدئي ناقصاً المبلغ المتراكم للإيرادات المعترف بها وفقاً لسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، أيهما أعلى.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ر - موجودات الأمانة:
لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

ش - الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة:
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

- تحقق الإيرادات:
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - ل) يتطلب أراء هامة.

- مخصص انخفاض في قيمة المدينون:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

- تصنيف الموجودات المالية:
عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

- تصنيف الأراضي:
عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

- عقارات قيد التطوير:
عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

- أعمال تحت التنفيذ:
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

- عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة:
عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للشركة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

- عقارات استثمارية:
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

- دمج الأعمال

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كاقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استنادا إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

- تحقق السيطرة

تراعي الادارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الانشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام المجموعة باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

- تقييم التأثير الجوهري

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20٪ من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

- عقود التأجير

تشمل الأراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، من بين أمور أخرى ، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير،
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس،
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً)،
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها،
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب،
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

ب - التقديرات والإفتراضات:

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- مخصص انخفاض في قيمة المدينون:

إن عملية تحديد مخصص انخفاض في قيمة المدينون تتطلب تقديرات. إن مخصص انخفاض في قيمة المدينون يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

- القيمة العادلة للموجودات المالية الغير مسعرة:

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أوالأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

- تقييم العقارات الاستثمارية:

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مختصين باستخدام أساليب وسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13). تقاس العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء بناءً على تقديرات مُعَدة من قبل مقيمين مختصين، إلا إذا كان لا يمكن قياس القيمة بشكل موثوق.

يتم استخدام الطرق التالية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

- رسملة الدخل، والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقا لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.

- تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:
تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

- عقود التأجير
إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:
  - تقدير مدة عقد التأجير،
  - تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير،
  - تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3 - نقد ونقد معادل

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**2,356,222**	2,830,284
وكالات إستثمارية قصيرة الأجل	**1,110,857**	2,905,827
	3,467,079	5,736,111

يتراوح معدل العائد الفعلي على الوكالات الاستثمارية قصيرة الأجل من 2.70% إلى 2.75% سنوياً (31 ديسمبر 2021 - 1.7% سنوياً) وتستحق هذه الوكالات بمعدل 3 أشهر.

4 - استثمار في وكالات

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
استثمار في وكالات محلية (أ)	**2,656,497**	-
استثمار في وكالات أجنبية (ب)	**4,313,691**	2,400,694
ناقصا: مخصص إنخفاض في القيمة	**(722,957)**	(509,062)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	**(16,862)**	-
	6,230,369	1,891,632

(أ) يتمثل الاستثمار في وكالات محلية في عقود مبرمة مع بنوك محلية وتحمل معدل عائد يتراوح من 3.30% إلى 3.75% سنوياً وتستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر.

(ب) يتمثل الاستثمار في وكالات أجنبية في عقود مبرمة مع مؤسسات أجنبية تخص إحدى الشركات التابعة وتحمل معدل عائد يتراوح من 3.5% إلى 4% سنوياً (31 ديسمبر 2021 – من 3.5% إلى 4%) وتستحق خلال فترة أكثر من سنة.

خلال الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022 قامت المجموعة بإحتساب مخصص إضافي لخسائر الإنخفاض في القيمة بمبلغ 213,895 دينار كويتي.

5 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تمثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أسهم ملكية، إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الرصيد كما في بداية الفترة / السنة	**10,024,327**	12,316,059
استبعادات	**(484,677)**	(473,546)
التغير في القيمة العادلة (إيضاح 18)	**(78,191)**	(1,818,186)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	**9,461,459**	10,024,327

إن الموجودات المالية المذكورة أعلاه مقومة بالعملات التالية:

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
دولار أمريكي	**4,156,337**	4,419,916
جنيه إسترليني	**2,235,359**	2,126,090
يورو	**3,069,763**	3,478,321
	9,461,459	10,024,327

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بمبلغ 869,153 دينار كويتي (31 ديسمبر 2021 - 985,547 دينار كويتي) مرهونة كضمان مقابل وكالة ممنوحة لأحد الصناديق الاستثمارية الأجنبية المدارة من قبل المجموعة.

6 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
مستحق عن إيرادات هيكلة وتسويق وأتعاب إدارة	**3,190,878**	2,543,403
مستحق عن توزيعات وأخرى	**2,171,031**	1,972,137
إيرادات إيجارات مستحقة	**335,729**	325,263
إجمالي المدينون (أ)	**5,697,638**	4,840,803
ناقصا: مخصص إنخفاض في القيمة	**(4,477,321)**	(4,210,998)
	1,220,317	629,805
مدينو بيع إستثمارات	**218,978**	70,712
مصاريف مدفوعة مقدما وأخرى	**243,368**	210,603
مبالغ تحت التسوية (ب)	**221,048**	-
ناقصا: مخصص إنخفاض في القيمة (ب)	**(151,356)**	-
	1,752,355	911,120

أ) إجمالي المدينون:

إن أرصدة إجمالي المدينين لا تحمل فائدة ويتم سدادها خلال 30 يوم.

بالنسبة للمدينون التجاريون، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع على مدى الـ 48 شهر السابقة المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثرعلى قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 30 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في إتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم إعتباره إئتمان قد إنخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر المتعلقة ببند المدينون التجاريون والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظرًا لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطًا مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائرعلى أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي:

	30 سبتمبر 2022					
	أقل من 30 يوم	31 – 60 يوم	61 – 150 يوم	151 – 365 يوم	أكثر من 365 يوم	المجموع
معدل خسائر الائتمان المتوقعة	**%5.32**	**%13.93**	**%20.50**	**%28.50**	**%100**	
إجمالي التكلفة الدفترية	**913,358**	**6,576**	**268,385**	**190,131**	**4,319,188**	**5,697,638**
خسائر الائتمان المتوقعة	**48,550**	**916**	**54,484**	**54,183**	**4,319,188**	**4,477,321**

	31 ديسمبر 2021					
	أقل من 30 يوم	31 – 60 يوم	61 – 150 يوم	151 – 365 يوم	أكثر من 365 يوم	المجموع
معدل خسائر الائتمان المتوقعة	%6.10	%8.24	%14.73	%24.70	%100	-
إجمالي التكلفة الدفترية	296,851	54,509	98,239	173,084	4,131,149	4,753,832
خسائر الائتمان المتوقعة	18,122	4,491	14,474	42,762	4,131,149	4,210,998

ب) إن بند مبالغ تحت التسوية يتمثل في الجزء المتبقي من عملية مبادلة إحدى أسهم الملكية المدرجة ضمن بند موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وجاري العمل على إكمال الأتفاقية وتحويل الأسهم بإسم الشركة الأم. خلال الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022 قامت المجموعة بإحتساب مخصص لخسائر الإنخفاض في القيمة بمبلغ 151,356 دينار كويتي والمتوقعة من الإنخفاض في قيمة تلك الأسهم.

7 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، أفراد الإدارة العليا، أعضاء مجلس الإدارة، شركات تحت السيطرة المشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:

	الشركة الأم الرئيسية	المساهمين	أطراف ذات صلة أخرى	**30 سبتمبر 2022**	31 ديسمبر 2021
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	2,695,701	-	2,188,536	**4,884,237**	6,626,635
دائنون وأرصدة دائنة أخرى (إيضاح 11)	-	111,824	-	**111,824**	123,598
المستحق للمساهمين عن تخفيض رأس مال الشركة الأم (إيضاح 11)	-	22,677	-	**22,677**	23,075

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
إيرادات إدارة	**1,997**	2,998
توزيعات أرباح نقدية	**330,552**	27,632

مزايا أفراد الإدارة العليا

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
مزايا قصيرة الأجل	**262,050**	323,498
مزايا مكافأة نهاية الخدمة	**19,774**	23,538
	281,824	347,036

8 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
أسهم ملكية	**20,913,289**	22,453,655
محافظ وصناديق استثمارية	**4,662**	488,253
	20,917,951	22,941,908

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الرصيد كما في بداية الفترة / السنة	**22,941,908**	21,882,338
إضافات	**982,131**	876,207
إستبعادات	**(1,295,488)**	(35,148)
التغير في القيمة العادلة	**(1,710,600)**	218,511
الرصيد كما في نهاية الفترة / السنة	**20,917,951**	22,941,908

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 10,493,472 دينار كويتي (31 ديسمبر 2021 - 9,821,913 دينار كويتي) مرهونة لأحد البنوك المحلية مقابل دائنو مرابحات (إيضاح 12).

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 101,205 دينار كويتي (31 ديسمبر 2021 – 153,342 دينار كويتي) مسجلة بإسم شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) (تحت التصفية) ومازالت الشركة الأم في طور نقل الملكية لصالحها.

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالعملات التالية:

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
دينار كويتي	**13,057,533**	12,749,785
دولار أمريكي	**5,562,984**	7,335,139
جنيه إسترليني	**132,904**	207,136
ريال سعودي	**934,551**	1,474,731
دينار بحريني	**453,689**	-
ريال عماني	**776,290**	1,175,117
	20,917,951	22,941,908

9 - استثمار في شركة زميلة

يتمثل الاستثمار في شركة زميلة مما يلي:

إسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية			
			30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
شركة تأزر للتأمين التكافلي ش.م.ك.(مقفلة)	دولة الكويت	تأمين	**%30**	%30	**173,239**	619,218

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الرصيد في بداية الفترة / السنة	**619,218**	1,105,526
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	**1,746**	1,383
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركة زميلة	**(173,021)**	(77,561)
خسائر الإنخفاض في القيمة	**(274,704)**	(410,130)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	**173,239**	619,218

إن ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي:

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الموجودات	**7,071,420**	7,644,368
المطلوبات	**(13,648)**	(15,679)
صافي القيمة الدفترية للموجودات	**7,057,772**	7,628,689
نسبة ملكية المجموعة	**%30**	%30
الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة	**2,117,332**	2,288,607
تعديلات:		
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للشركة الزميلة	**(1,013,943)**	(1,013,943)
خسائر الإنخفاض في القيمة	**(930,150)**	(655,446)
صافي قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة	**173,239**	619,218

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
صافي الربح	**5,828**	4,611
الخسارة الشاملة الأخرى	**(576,745)**	(258,538)
إجمالي الخسارة الشاملة	**(570,917)**	(253,927)
الحصة في نتائج أعمال الشركة الزميلة	**1,746**	1,383
إجمالي الحصة في نتائج أعمال الشركة الزميلة	**1,746**	1,383
الحصة من الخسارة الشاملة الأخرى	**(173,021)**	(77,561)

إن شركة تآزر للتأمين التكافلي- ش.م.ك.(مقفلة) "الشركة الزميلة" أنشطتها الرئيسية في التأمين وتخضع للمحاسبة عليها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4)، وعليه لم تقم الشركة الزميلة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية، حيث اختارت الشركة الزميلة تأجيل التطبيق لهذا المعيار والإستفادة من التطبيق اللاحق لمعيار عقود التأمين "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17)" والمتوقع تطبيقه للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع إستغلال الإعفاء المؤقت.

وبناءاً عليه، قامت إدارة الشركة الأم بعمل دراسة داخلية لتقييم أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، كما في 30 سبتمبر 2022 حيث قامت بالإعتراف بخسائر بمبلغ 274,704 دينار كويتي (31 ديسمبر 2021 – 410,130 دينار كويتي) كخسائر ضمن إنخفاض في القيمة للشركة الزميلة.

قامت المجموعة باحتساب خسائر انخفاض في القيمة بمبلغ 930,150 دينار كويتي للاستثمار في الشركة الزميلة، حيث أن المبلغ الممكن استرداده المقدر للشركة الزميلة يقل عن القيمة الدفترية. قامت المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للاستثمار في الشركة الزميلة بناءاً على حصتها في القيمة الحالية التقديرية من التدفقات النقدية المتوقعة للشركة الزميلة والتي تشمل التدفقات النقدية التشغيلية للشركة الزميلة والمبلغ المتوقع استلامه عند الاستبعاد النهائي للشركة الزميلة.

تم إحتساب حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الزميلة بناءً على أحدث معلومات مالية كما في 30 يونيو 2022.

10 - عقارات استثمارية

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الرصيد في بداية الفترة / السنة	**11,729,590**	20,612,504
إستبعادات	**(1,988,199)**	(8,444,483)
التغير في القيمة العادلة	**387,507**	(429,003)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	**93,563**	(9,428)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	**10,222,461**	11,729,590

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية، تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمين باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وإستخدام العقارات الاستثمارية:

	30 سبتمبر 2022			
فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أراضي	مقارنة المبيعات	**672,985**	**-**	**672,985**
مباني تجارية	مقارنة المبيعات	**8,349,476**	**-**	**8,349,476**
مباني تجارية	رسملة الدخل	**-**	**1,200,000**	**1,200,000**
الإجمالي		**9,022,461**	**1,200,000**	**10,222,461**

	31 ديسمبر 2021			
فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أراضي	مقارنة المبيعات	1,086,316	-	1,086,316
مباني سكنية	رسملة الدخل	-	1,516,842	1,516,842
مباني تجارية	مقارنة المبيعات	8,194,432	-	8,194,432
مباني تجارية	رسملة الدخل	-	932,000	932,000
الإجمالي		9,280,748	2,448,842	11,729,590

يوجد لدى المجموعة عقارات إستثمارية مملوكة في سلطنة عمان بمبلغ 672,985 دينار كويتي (31 ديسمبر 2021 – 614,959 دينار كويتي) وهي مسجلة باسم طرف خارجي ويوجد وكالة عقارية بحق البيع والتصرف في تلك العقارات لصالح المجموعة، حيث أن القوانين السارية في سلطنة عمان تمنع تملك الأراضي والعقارات لغير العمانيين.

إن عقارات إستثمارية بمبلغ 1,516,842 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 مرهونة لأحد البنوك المحلية مقابل دائنو مرابحات (إيضاح 12).

11 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
دائنون تجاريون	**40,947**	40,947
مصاريف مستحقة	**336,328**	431,624
مكافآت موظفين مستحقة	**119,115**	190,351
إجازات موظفين مستحقة	**111,899**	113,545
توزيعات نقدية مستحقة للمساهمين (إيضاح 7)	**111,824**	123,598
مخصص قضايا	**69,621**	69,621
أعباء تمويلية مستحقة	**50,842**	23,945
تأمينات مستردة	**40,392**	39,321
حصة الزكاة المستحقة	**31,743**	21,680
المستحق للمساهمين عن تخفيض رأس مال الشركة الأم (ايضاح 7)	**22,677**	23,075
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المستحقة	**11,548**	11,548
إيرادات إدارة مقبوضة مقدما	**1,810**	8,188
حصة الزكاة الإسلامية المستحقة	**-**	48,471
أرصدة دائنة أخرى	**345,972**	439,041
	1,294,718	1,584,955

12 - دائنو مرابحات

إن تسهيلات دائنو مرابحات ممنوحة للمجموعة من قبل إحدى المؤسسات المالية الإسلامية المحلية وتحمل تكلفة 2.75% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي وتستحق على أقساط اخرها في 28 يناير 2023.

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
إجمالي إلتزام المرابحات	**5,134,025**	6,052,054
ناقصا: تكاليف تمويل مستقبلية غير مطفأة	**(150,025)**	(108,054)
القيمة الحالية لدائنو المرابحات	**4,984,000**	5,944,000

إن دائنو مرابحات مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (ايضاح 8)	**10,493,472**	9,821,913
عقارات إستثمارية (ايضاح 10)	**-**	1,516,842
	10,493,472	11,338,755

13 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الرصيد في بداية السنة	**337,886**	316,514
المحمل خلال السنة	**67,077**	93,263
المدفوع خلال السنة	**(39,942)**	(71,891)
الرصيد في نهاية السنة	**365,021**	337,886

14 - رأس المال

حدد رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 44,065,836 دينار كويتي موزعاً على 440,658,357 سهم (31 ديسمبر 2021 - 44,065,836 دينار كويتي موزعاً على 440,658,357 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

15 - إحتياطي الإندماج

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حصلت الشركة الأم على الموافقات النهائية من الجهات المعنية من أجل اتمام عملية الإندماج مع شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) "طرف ذي صلة تحت سيطرة مشتركة" وعليه تم إصدار شهادات أسهم بزيادة رأس مال الشركة الأم لمساهمي شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بنسبة حصصهم. وبناءاً عليه تم نقل شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بذمتها المالية بما لها من موجودات وما عليها من إلتزامات إلى الشركة الأم في تاريخ 10 يناير 2019 (تاريخ التأشير في السجل التجاري). كما تم تعديل سجل مساهمي الشركة الأم بتاريخ 28 مارس 2019 بحيث يتضمن مساهمي شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة).

تم إستخدام طريقة مزج الحصص في المحاسبة (Pooling of interest accounting) والتي يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لشركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) "الشركة المندمجة" بالقيمة الدفترية السابقة لمعاملة الإندماج دون الرجوع إلى القيم العادلة والتي نتج عنها تكوين إحتياطي الاندماج.

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بمبلغ 101,205 دينار كويتي (31 ديسمبر 2021 - 153,342 دينار كويتي) مسجلة بإسم شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) (تحت التصفية) ومازالت الشركة الأم في طور نقل الملكية لصالحها.

بموجب إجتماع الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 7 أبريل 2022 تمت الموافقة على إطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة بمبلغ 2,319,727 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 من إحتياطي الإندماج القائم كما في 31 ديسمبر 2021 بحيث يكون رصيد إحتياطي الإندماج بعد الإطفاء مبلغ 1,542,844 دينار كويتي.

16 - إحتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح الفترة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

17 - إحتياطي إختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح الفترة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي الإختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناءا على إقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الإحتياطي الإختياري نظراً لوجود خسائر متراكمة.

18 - صافي أرباح (خسائر) موجودات مالية

	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021
خسائر غير محققة من التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 5)	**(78,191)**	(1,818,186)
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**-**	97,822
توزيعات أرباح نقدية	**1,255,400**	945,324
	1,177,209	(775,040)

19 - إيرادات هيكلة وتسويق

تمثل إيرادات هيكلة وتسويق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 أتعاب ورسوم عن هيكلة وتسويق استثمارات أجنبية قامت المجموعة بإبرام عقود معها لهيكلة وتسويق أسهم تلك الشركات.

20 - مصاريف عمومية وإدارية

بلغت تكاليف الموظفين والمدرجة ضمن مصاريف عمومية وإدارية 1,146,814 دينار كويتي (31 ديسمبر 2021 – 1,493,545 دينار كويتي).

21 - الجمعية العامة

وافقت الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 7 أبريل 2022 البيانات المالية المجمعة للشركة الأم، كما وافقت على عدم توزيع أرباح نقدية أو صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كما اعتمدت إطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة بمبلغ 2,319,727 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021 من إحتياطي الإندماج القائم كما في 31 ديسمبر 2021 بحيث يكون رصيد إحتياطي الإندماج بعد الإطفاء مبلغ 1,542,844 دينار كويتي.

بموجب اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 28 سبتمبر 2022 تمت الموافقة على تعديل نص المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الاساسي بخصوص أغراض الشركة الأم بما يتوافق مع أنشطة الشركة الأم وبتاريخ 11 أكتوبر 2022 تم التأشير بذلك في السجل التجاري .

22 - موجودات أمانة

بلغ إجمالي الموجودات المحتفظ بها من قبل الشركة الأم (بنود خارج بيان المركز المالي المجمع) بصفة الأمانة أو الوكالة كما في 30 سبتمبر 2022 مبلغ 47,916,527 دينار كويتي (31 ديسمبر 2021 – 55,601,912 دينار كويتي).

23 - المطالبات القضائية

توجد لدى المجموعة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من المجموعة ضد الغير ومن الغير ضد المجموعة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة المجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة، وعليه، لم تقم المجموعة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

24 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد ونقد معادل، استثمار في وكالات، مدينين، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دائنين ودائنو مرابحات ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حاليا مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ) مخاطر معدل العائد / التكلفة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات العائد / التكلفة. إن أسعار العائد الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير الموجودات أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار العائد، مع ثبات المتغيرات الأخرى، على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل العائد / التكلفة.

	30 سبتمبر 2022		
	الزيادة / (النقص) في معدل العائد	الرصيد	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
وكالات استثمارية قصيرة الأجل	± 0.5%	1,110,857	± 5,554
استثمار في وكالات	± 0.5%	6,230,369	± 31,152
دائنو مرابحات	± 0.5%	4,984,000	± 24,920
			± 61,626

	31 ديسمبر 2021		
	الزيادة / (النقص) في معدل العائد	الرصيد	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
وكالات استثمارية قصيرة الأجل	± 0.5%	2,905,827	± 14,529
استثمار في وكالات	± 0.5%	1,891,632	± 9,458
دائنو مرابحات	± 0.5%	5,944,000	± 29,720
			± 53,707

ب) مخاطر الائتمان:

إن خطر الإئتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان تتمثل أساسا في النقد والنقد المعادل، الاستثمار في وكالات والمدينين. إن النقد والنقد المعادل والاستثمار في الوكالات مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة. كما يتم إثبات المدينين بالصافي بعد خصم مخصص انخفاض في قيمة المدينون. إن خطر الإئتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزيعهم على صناعات مختلفة.

نقد ونقد معادل واستثمار في وكالات:
إن النقد والنقد معادل الخاصين بالمجموعة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي، فيما عدا أثر الانخفاض المتوقع في قيمة الاستثمار في الوكالات (إيضاح 4).

المدينون التجاريون:
إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد والنقد المعادل، استثمار في وكالات والمدينين.

جـ) مخاطر العملات الأجنبية:
إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال إستخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي:

	30 سبتمبر 2022		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
دولار أمريكي	± 5%	± 207,817	± 278,149
جنيه إسترليني	± 5%	± 111,768	± 6,645
ريال سعودي	± 5%	-	± 46,728
يورو	± 5%	± 153,488	-
ريال عماني	± 5%	-	± 68,004
دينار بحريني	± 5%	± 38,815	-

	31 ديسمبر 2021		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
دولار أمريكي	± 5%	± 220,996	± 366,757
جنيه إسترليني	± 5%	± 106,305	± 10,357
ريال سعودي	± 5%	-	± 73,736
يورو	± 5%	± 173,916	-
ريال عماني	± 5%	-	± 58,756

د) مخاطر السيولة:
تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية واستثمار في وكالات أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالموجودات والمطلوبات:

	30 سبتمبر 2022				
	حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	4 إلى 12 شهر	اكثر من سنة	المجموع
الموجودات					
نقد ونقد معادل	2,356,222	1,110,857	-	-	3,467,079
استثمار في وكالات	-	-	3,886,382	2,343,987	6,230,369
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	9,461,459	-	9,461,459
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	1,752,355	-	-	1,752,355
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	20,917,951	20,917,951
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	173,239	173,239
عقارات استثمارية	-	-	-	10,222,461	10,222,461
ممتلكات ومعدات	-	-	-	45,300	45,300
مجموع الموجودات	**2,356,222**	**2,863,212**	**13,347,841**	**33,702,938**	**52,270,213**
المطلوبات:					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	50,842	318,140	925,736	-	1,294,718
دائنو مرابحات	-	-	4,984,000	-	4,984,000
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	365,021	365,021
مجموع المطلوبات	**50,842**	**318,140**	**5,909,736**	**365,021**	**6,643,739**

	31 ديسمبر 2021				
	حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	4 إلى 12 شهر	اكثر من سنة	المجموع
الموجودات					
نقد ونقد معادل	2,830,284	2,905,827	-	-	5,736,111
استثمار في وكالات	-	-	-	1,891,632	1,891,632
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	10,024,327	-	10,024,327
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	911,120	-	-	911,120
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	22,941,908	22,941,908
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	619,218	619,218
عقارات استثمارية	-	1,516,842	-	10,212,748	11,729,590
ممتلكات ومعدات	-	-	-	30,066	30,066
مجموع الموجودات	2,830,284	5,333,789	10,024,327	35,695,572	53,883,972
المطلوبات:					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	152,729	1,017,649	414,577	-	1,584,955
دائنو مرابحات	1,729,765	-	4,214,235	-	5,944,000
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	337,886	337,886
مجموع المطلوبات	1,882,494	1,017,649	4,628,812	337,886	7,866,841

هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغييرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

	30 سبتمبر 2022		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	± 5%	± 473,073	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	± 5%	-	± 1,045,898

	31 ديسمبر 2021		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	± 5%	± 501,216	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	± 5%	-	± 1,147,095

25 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	30 سبتمبر 2022			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	**9,461,459**	-	**9,461,459**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**3,275,277**	**5,644,138**	**11,998,536**	**20,917,951**
عقارات استثمارية	-	**9,022,461**	**1,200,000**	**10,222,461**
	3,275,277	**24,128,058**	**13,198,536**	**40,601,871**

	31 ديسمبر 2021			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	10,024,327	-	10,024,327
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4,349,113	6,273,559	12,319,236	22,941,908
عقارات استثمارية	-	9,280,748	2,448,842	11,729,590
	4,349,113	25,578,634	14,768,078	44,695,825

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

قدرت الإدارة إن القيم العادلة للنقد والنقد المعادل، الاستثمار في وكالات، المدينين، الدائنين ودائنو مرابحات تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

تم إستخدام الطرق والافتراضات التالية لتقدير القيم العادلة:
أ) تستند القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة إلى عروض الأسعار في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

ب) يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة بإستخدام أساليب تقييم مناسبة للظروف. تتضمن أساليب التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة، معلومات السوق المعروضة للشركات المقارنة، معلومات المعاملات الحديثة، صافي قيمة الموجودات. كما تتضمن المدخلات الهامة غير المعروضة المستخدمة في أساليب التقييم بصورة رئيسية معدل الخصم، معدل النمو وتقديرات الأرباح، مضاعفات السوق كمعامل السعر إلى القيمة الدفترية ومعامل السعر إلى الربحية.

ج) إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنويًا بناءً على مقيمين مستقلين ومعتمدين لديهم خبرة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار. كما تم الإفصاح عن أساليب ومدخلات قياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في (إيضاح (10)).

فيما يلي بيان الحركات في الموجودات المقاسة كمستوى ثالث خلال السنة الحالية:

	30 سبتمبر 2022		
	موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	عقارات استثمارية	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	**12,319,236**	**2,448,842**	**14,768,078**
الإستبعادات	**-**	**(1,248,842)**	**(1,248,842)**
التغير في القيمة العادلة المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر	**(320,700)**	**-**	**(320,700)**
الرصيد كما في 30 سبتمبر 2022	**11,998,536**	**1,200,000**	**13,198,536**

	31 ديسمبر 2021		
	موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	عقارات استثمارية	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	12,666,160	7,257,585	19,923,745
الإستبعادات	(35,147)	(4,808,743)	(4,843,890)
التغير في القيمة العادلة المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر	(311,777)	-	(311,777)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	12,319,236	2,448,842	14,768,078

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل حساسية الموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

أ) الموجودات المالية:

	القيمة العادلة كما في			
	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021	مدخلات غير ملحوظة الهامة	حساسية المدخلات غير الملحوظة للقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**11,998,536**	12,319,236	معدل خصم عدم السيولة 20% إلى 60%	قد ينتج عن الزيادة (النقص) في معدل خصم عدم السيولة بواقع 5% إلى زيادة (نقص) القيمة العادلة بمبلغ 599,927 دينار كويتي

ب) الموجودات غير المالية:

	القيمة العادلة كما في			
	30 سبتمبر 2022	31 ديسمبر 2021	مدخلات غير ملحوظة الهامة	حساسية المدخلات غير الملحوظة للقيمة العادلة
عقارات استثمارية	**1,200,000**	2,448,842	معدل رسملة من 9% إلى 12% إستنادا إلى طبيعة وموقع العقارات ومعدلات الإيجارات الحالية الناتجة عن تلك العقارات إضافة إلى الايجارات المتوقعة للوحدات الشاغرة مؤقتاً.	إن أي زيادة (نقص) في معدل الرسملة ستؤدي بالتبعية إلى (إنخفاض) ارتفاع في القيمة العادلة للعقار مع ثبات كافة العوامل الأخرى.

26 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد الإلتزامات التمويلية أو الحصول على تمويل جديد.